

أدارة مخاطر الائتمان وترشيد قراراتها بأستخدام أنموذج برمجة الاهداف

دراسة أستطلاعيه في مصرف الشرق الأوسط للأستثمار

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة

المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة

الماجستير في علوم إدارة الاعمال

من قبل الطالبة

الربيعي

مزهر محسن

مها

بإشراف

الأستاذ الدكتور

الشمري

نور

سعد

حامد

المستخلص

إن إدارات المصارف في جميع أنحاء العالم ونظرا للظروف المتغيرة والمتغيرات العديدة التي تحيط بالعمل المصرفي بدأت بالاهتمام المتزايد والتركيز على المبادئ السليمة في مجال اتخاذ القرار الرشيد والسليم، والمستند على بناء سياسات واستراتيجيات سليمة وواضحة، تمكنها من تخفيف المخاطر، إضافة الى السعي المستمر نحو ابتكار أدوات وأساليب علمية تساعد على درء المخاطر وإدارتها وبما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة المصارف والارتقاء في عملها. ونتيجة للتوسع الهائل في حجم النشاط المصرفي، أصبحت المشاكل الإدارية على درجة عالية من التعقيد، وصارت الأساليب التقليدية التي تعتمد على الخبرة الذاتية لمتخذ القرار والتجربة والخطأ غير فعالة لمواجهة تلك المشكلات، ولاسيما تلك القرارات المتعلقة بالجانب الأهم من العمل المصرفي وهو إدارة المخاطر المصرفية، باعتبار إن نتائج تلك القرارات إن لم تكن محسوبة ومقدرة تقديرا صحيحا فقد يترتب عليها أضرارا وخسائر لا يمكن تعويضها. إن النشاط المصرفي، يتعرض الى مخاطر عدة، ومنها مخاطر الائتمان، وإذا كان من الصعوبة بمكان تجنب المخاطر المصرفية، فإن من الممكن مواجهتها أو الحد منها، إذ يعد معيار تقليل الخسائر الى الحد الأدنى احد اهم الاجراءات التي تؤدي الى تحقيق منافسة فعالة للمصرف ضمن سوق المنافسة المصرفية. لذا فإن الهدف من هذا البحث هو التعرف على المخاطر التي تتعرض لها المصارف الأهلية في العراق مع التركيز على مخاطر الائتمان، من أجل توصيفها وتشخيصها وتحديد وضع الاجراءات الكفيلة لمواجهتها أو التخفيف منها، ولا يتم ذلك الا من خلال اعتماد اساليب علمية وطرق منهجية منظمة.

كما يهدف البحث إلى تقديم صورة للباحثين والمهتمين بالقطاع المصرفي ولمتخذي القرار على السواء، حول امكانية استخدام الأساليب الكمية، وبالتحديد اسلوب برمجة الاهداف، في ترشيد قرارهم الائتماني، الذي يتمتع بمرونة عالية للتعامل مع مجموعة المتغيرات التي تحيط بالعمل المصرفي والاهداف المختلفة التي يسعى المصرف لتحقيقها، فضلا عن ذلك يهدف البحث إلى تحديد مجموعة من الأولويات للقطاع المصرفي المعتمدة في عملية الائتمان ومنح القروض، وما من شأنه ترشيد عملية اتخاذ القرار الائتماني والتقليل من المخاطر.

إن أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي أن المصارف في العراق تتعرض لأنواع متعددة من المخاطر، ومنها المخاطر الائتمانية، والتي تحد من قدرتها على القيام بمهامها التقليدية، إذ يتوقف نجاح المصرف في سياسات الاقراض على القدرة في اتخاذ القرار الصحيح والرشيد اضافة الى اهمية وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان، كما إن المدخل الكمي في ترشيد المخاطر الائتمانية يعبر عن قدرة متخذ القرار على توظيف الأساليب العلمية والمناهج الكمية والطرق الأحصائية في عملية اتخاذ القرار وليس بديلا للمدير من اعتماد الخبرة والتفكير العقلاني.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة قيام المصارف بتطوير عملية إدارة المخاطر وفق استراتيجية تساعد على الفهم الشامل لمخاطر البيئة التنافسية، وتحويلها إلى فرص تعزز ميزتها التنافسية لمواجهة بيئة الأعمال المتغيرة. مع ضرورة استخدام الاساليب العلمية والكمية من اجل تحديد وتقييم المخاطر المحتملة في مجالات العمل المصرفي، ومواكبة التطورات العلمية المختلفة، لغرض تطبيقها وترشيد القرارات.